

دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة واحداث تنمية اقتصادية في السودان

دراسة تطبيقية ولاية النيل الابيض

(2005 - ٢٠٠٨)

أستاذ الاقتصاد المشارك. كلية الاقتصاد
والدراسات المصرفية- النيل الابيض

د. صالح محمد إبراهيم أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك. كلية الاقتصاد
والدراسات المصرفية. جامعة النيل الابيض.

د. الشاذلي عيسى محمد عبد الله

المستخلص :

تهدف الدراسة بعنوان دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة واحداث تنمية اقتصادية في السودان دراسة تطبيقية ولاية النيل الابيض (2005 م - 2008 م) . لمعرفة المشكلة التي تكمن في ضعف دور الزكاة في خفض معدلات الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي في مجتمعات السودان بمدنه واريافه . ومعالجة الية التوزيع والجباية بشكل واضح تضمن عدالة الجباية والتوزيع بما يحقق القضاء علي الظواهر السالبة في المجتمع ويケفل العيش الكريم . كما تقوم الدراسة علي اهم الاهداف معرفة دور الزكاة في القضاء علي الفقر والبطالة لدى المستحقين ومعرفة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية و النهوض بالإنتاج والمشروعات والاستثمارية . معرفة دور الزكاة في الوضاع الاقتصادية في تحسين المستوى المعيشي بتوفير العيش الكريم . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليل النظري من واقع البيانات . وايضا افترضت الدراسة الفرضيات الآتية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الزكاة وتخفيف حدة الفقر والبطالة . و توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مال الزكاة والتنمية الاقتصادية في المجتمع . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزكاة والمشروعات المنتجة . كما توصلت الدراسة الي اهم النتائج ضعف دور الزكاة في معالجة حدة الفقر المدقع وخفض معدلات البطالة بتوفير سبل العيش الكريم عن طريق تمليلك المشروعات المنتجة . لا يوجد دور ملموس للزكاة في تحسين الوضاع الاقتصادية التي تؤدي الي زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي . ضعف الدراسات الحالات الاسر المحتاجة لعدم المصداقية والواقعية والحصر الدقيق للبيانات مما يؤدي الي الانحرافات السلبية في عملية التوزيع لاصحاب الاستحقاق الفعليين دون مجاملة او محاباة او أي اساليب اخرى غير سليمة . لا يبرز أي دور للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الي احداث تنمية اقتصادية . توصلت الدراسة الي اهم التوصيات : يجب مراعاة ضبط قنوات التوزيع وفق المصادر التي حددها الكتاب الكريم عبر الية تضمن سلامة التوزيع وتحسين وسيلة اختيار لجان توزيع الزكاة المجتمعية الفاعدية علي مستوى الاحياء والقرى والفرقان . عدم تدخل الدولة والقادة السياسيين واصحاب النفوذ في العملية التوزيعية ومنع صرف أموال الزكاة في غير مصارفها المحدد والممعينة .

الكلمات المفتاحية : دور الزكاة ، حدة الفقر ، البطالة ، تنمية اقتصادية .

Abstract :

The study entitled The Role of Zakat in Reducing Poverty and Unemployment and Creating Economic Development in Sudan aims at an applied study of the White Nile State (2005-2008 AD). To find out the problem that lies in the weak role of Zakat in reducing poverty and unemployment rates and improving the standard of living in Sudan's societies in its cities and rural areas. Addressing the mechanism of distribution and collection clearly guarantees the fairness of collection and distribution in a way that achieves the elimination of negative phenomena in society and ensures a decent life. The study is also based on the most important goals of knowing the role of Zakat in eliminating poverty and unemployment among the beneficiaries and knowledge of the role of zakat in economic development and the promotion of production, projects and investment. Knowing the role of zakat in economic conditions in improving the standard of living by providing decent living. The study used descriptive historical method and theoretical analysis based on data. The study also assumed the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the role of Zakat and the alleviation of poverty and unemployment. There is a statistically significant relationship between zakat money and economic development in society. There is a statistically significant relationship between zakat and productive projects. The study also found the most important results of the weakness of the role of Zakat in addressing extreme poverty and reducing unemployment rates by providing decent livelihoods by owning productive projects. There is no tangible role for Zakat in improving the economic conditions that lead to an increase in income and an improvement in the standard of living. Poor studies of needy families' cases due to lack of credibility, realism, and accurate data counting, which leads to negative deviations in the distribution process for the actual beneficiaries without courtesy, favoritism, or any other improper methods. It does not show any role for zakat in achieving economic stability that leads to economic development. The study reached

the most important recommendations: It is necessary to take into account the control of distribution channels according to the banks specified by the Holy Book through a mechanism that guarantees the safety of distribution and improving the method of selecting the community-based Zakat distribution committees at the level of neighborhoods, villages and furqan. The non-interference of the state, political leaders and those with influence in the distribution process and preventing the disbursement of zakat money in other than its specified and designated banks.

Key Words : The role of Zakat.alleviating poverty.Unemployment creating economic development.

مقدمة:

الزكاة هي استخراج نسبة او جعل معلوم من الاموال او الثروة التي يمتلكها الانسان اي كانت هذه الثروة عرض تجارة او انعام . ويتحتم علي الدولة في الاقتصاد الإسلامي جباية هذه الاموال ممن وجبت عليهم دفعها قهرا وليس طوعا لورود كلمة خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها ، وعلى الدولة ان تلعب هذا الدور مراعاة للمصلحة العامة، الدين الإسلامي دين شامل للحياة يعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يحدد وظيفة الفرد في الحياة الدنيا والواجبات الموكلا إليه، وكذلك تقوم الدولة الإسلامية بتنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي بضوابط حدتها الشرعية الإسلامية . وعلى الدولة أن تقوم بحفظ المصالح الفردية والجماعية وتراعي مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد.

الاطار المنهجي والدراسات السابقة :

مشكلة الدراسة :

ضعف دور الزكاة في احداث تغيير جذري في المجتمع ، ومدى الاثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب في تحسين المستوى المعيشي لمستحقي الزكاة في المجتمعات ، وتغير الوضع المادي حتى يصيروا من دافعي الزكاة . وعدم فاعلية الزكاة في تخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة.

تساؤلات الدراسة :

1. ما الدور الذي تلعبه الزكاة في تغير حياة كثير من الذين يستحقون الزكاة وتحسين المستوى المعيشي .
2. مامدي التغيير الذي تحدثه الزكاة في احداث تنمية وتطور في المجتمع .
3. ما اثر الزكاة في مناهضة الفقر وتوزيع المشروعات المنتجة وزيادة الانتاج والانتاجية.

أهمية الدراسة :

تبعد أهمية البحث لما للزكاة من دور حيوي في المجتمع وتحريكه إقتصادياً وإجتماعياً، وتوفير الرخاء والرفاه الاقتصادي، وتوفير سبل العيش الكريم، والعمل على إحياء شعيرة الزكاة، وجعلها تلعب دوراً إقتصادياً وإنحيازاً إجتماعياً.

أهداف الدراسة :

1. أثر الزكاة على الجوانب الاقتصادية في القضاء على الفقر والبطالة لدى المستحقين .
2. الزكاة ودورها على الاوضاع الاقتصادية في النهوض بالإنتاج والمشروعات والاستثمارية .
3. معرفة أثر الزكاة على الجوانب الاجتماعية في نسجها للمجتمع تكافلية وإزالة الفوارق الطبقية.

فروض الدراسة :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الزكاة وتخفيض حدة الفقر.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مال الزكاة والتنمية الاقتصادية في المجتمع .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزكاة والمشروعات المنتجة.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج التاريجي الوصفي التحليلي النظري لبيانات واقعية فعلية .

مصادر جمع بيانات الدراسة :

المصادر الأولية: القرآن الكريم والسنّة النبوية والمقابلات والزيارات الميدانية والإستبيان.

المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والمجلات والتقارير والدوريات .

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية: ولاية النيل الأبيض، السودان.

2. الحدود الزمانية: الفترة من 2005، 2015م.

3. الحدود الموضوعية : دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة وآثار تنمية اقتصادية .

هيكل الدراسة :

تشتمل الدراسة على: الإطار العام والدراسات السابقة ، والإطار النظري ، والأطرار التحليلي من واقع البيانات ، ومناقشة تحليل البيانات، النتائج والتوصيات ، و المصادر المراجع .

الدراسات السابقة:

1/ دراسة رقية سعيد على محمد (1996 م) :

تناولت الدراسة الزكاة وأثرها التربوي، تم تنفيذ الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الزكاة في تربية أخذها من المستحقين من الأصناف الثمانية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إن الزكاة وسيلة منوسائل التكافل الاجتماعي وتهدف إلى تربية عقيدة الفرد المسلم وتحسين سلوكه وعلاقته بالآخرين لأن الإسلام يحث على التعاون بالبر والتقوى، لقد نجحت الزكاة في محاربة الفقر وحلت مشكلات المجتمع بطريقة التكافل والتضامن من أجل تقليل الفوارق بين الطبقات، الزكاة تجعل عقيدة الفرد المسلم عقيدة صحيحة وتجعل أخلاقاً سامية لأنه يلتزم بآداب إنفاق الزكاة على أساس روح الأخوة والعدالة الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة التوسيع في إنفاق الزكاة على من يدخل في الأصناف الثمانية بحيث يشمل الجهاد والمصالح العامة.

المقارنة الدراسات يتفقان تماماً في الجوانب التي تتركز في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لدى المستحقين وربط المجتمع تكافلياً.

2 / دراسة: أحمد الطيب السعاني الطيب (11)

من وزارة العمل والإصلاح الإداري في ورقة بعنوان "البطالة مهدد اجتماعي وعمق اقتصادي" أكد أنه لأول مرة يتم إدراج البطالة كمؤشر في موازنة 2016 للدولة. وقال إن سوق العمل السعودي أكبر مستقبل للعمالة السودانية، وذكر في الوقت الذي تبلغ فيه البطالة السعودية نسبة 6% / 11 معدداً أنواع البطالة والمتمثلة في البطالة السافرة والجزئية والبطالة المقنعة، ونبه أن البطالة مقسمة كذلك على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد والتي تتمحور في ثلاثة أنماط وخاصة بالبطالة الاحتكارية الفنية والبطالة الدورية إضافة للبطالة الهيكيلية، وقال: أما النمط الثالث تقسيم البطالة حسب الطبيعة الخاصة إلى موسمية وبطالة اختيارية والبطالة الإجبارية أو القسرية. واستعرض السعاني أسباب البطالة الهجرة من الريف للمدن بجانب النقص في تنمية الإنتاج وتدني المستوى التعليمي والطموح الزائد وظهور ثقافة العيب باحتقار بعض الأعمال اليدوية وعدم ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل والتمييز الجنسي والعرقي والطائفي بجانب إرتفاع التركيب العضوي لرأس المال، كما للسياسات الحكومية الخاطئة دور في زيادة البطالة إضافة لتدخلات صندوق النقد الدولي ومطالبته للدول بالاستغناء عن خدمة بعض العمال، وأقر السعاني بوجود آثار متربطة على البطالة خاصة الآثار النفسية والاجتماعية وآثار اقتصادية إضافة للأثار الأمنية والسياسية.

3 / دراسة محمد عوض الكريم آدم (12) "البطالة في السودان وسط الشباب" التحديات والحلول الممكنة لتوسيع الدولة في السنوات الأخيرة في القبول للتعليم العالي:

بفتح عدد من الجامعات والمعاهد الجديدة وزيادة فرص القبول في الجامعات القديمة، وقال إن عدد الجامعات بلغ 30 جامعة حكومية إضافة إلى 30 كلية وجامعة مؤكداً تضاعف عدد القبول الخاص 6 مرات مقارناً بأنها موحدة، وقال: نتاج عن ذلك كثرة في أعداد الخريجين غير المهنيين، وأردف: وهي الفئة المطلوبة في سوق العمل واعتبرها قاطرة الإنتاج والتنمية، وقطع آدم أن التوسيع في التعليم العالي لم تصاحبه زيادة في فرص الاستخدام في القطاعين العام والخاص، وقال إن المناهج لم تحفز الخريجين على روح المبادرة الفردية وأدى ذلك لارتفاع معدلات البطالة وترتب على هذا الوضع آثار سالبة على الخريجين وأسرهم ودعا إلى ضرورة وقفه متأنياً لوضع العلاج المناسب وتقليل الآثار السالبة لهذه الظواهر .

4 / دراسة يوسف القرضاوي (2001م)⁽¹³⁾:

تناولت الدراسة دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، تم تنفيذ الدراسة في دولة قطر وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الزكاة في حل المشكلات التي لها علاقة بالزكاة مثل الفقر والبطالة والديون والفوارق الاقتصادية الفاحشة وكنز النقود وحبسها وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية إلا أنها ليست هي العلاج الوحيد فهناك العمل ونفقات الميسورين

— دور الزكاة في تخفيف حدة الفقر والبطالة وآثار تنمية اقتصادية في السودان دراسة تطبيقية ولائية النيل الابيض (2005-2008 م) —

من الأقارب وموارد الدولية الإسلامية المختلفة والحقوق الواجبة في أمال بعد الزكاة والصدقات المستحبة وبينت الدراسة أن مهمة الزكاة ليست مقصورة على علاج المشاكل الاقتصادية، بل مهتماً بمساعدة الدولة المسلمة على تأليف القلوب وأداء فريضة الجهاد وتشجيع الغارمين، وأوصت الدراسة بضرورة إتباع شروط نجاح عمل الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية والتي تم ذكرها في الدراسة.

المقارنة بين الداستين تختلفان تماماً بان الدراسة الحالية توضح ان الزكاة تعالج مشكلات المجتمع من البطلة والفقر وإزالة الفوارق الطبقية من حيث الاثار الاقتصادية والاثار الاجتماعية اما الدراسة السابقة فتعالج المشكلات الاقتصادية فقط .

5 / دراسة جبر زيدان بدوى عليوة (2007م):⁽¹⁴⁾

تناولت الدراسة إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة تم تنفيذ الدراسة في مدينة نابلس، الضفة الغربية وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور كل من الزكاة والضرائب على التنمية الاقتصادية ومدى تأثير كل من الزكاة والضرائب في عملية التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى التالي: إن مصارف الزكاة تدعم أركان المجتمع الإسلامي القوي وتتوفر الكفاية لكل أفراده، إن الزكاة والضرائب من الإيرادات السيادية في الدولة وأن تطبيقهما بطريقة صحيحة يؤدي إلى الاستقرار والنمو الذي يؤدي إلى التنمية، يتعدد مفهوم التنمية بتنوع التجارب التنموية وتنوع الفكر التنموي، مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي مفهوم عقائدي، ديناميكي، شامل لكل الإمكانيات البشرية والمادية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي الزكوي بين المسلمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بقصد تعريف المواطنين بأهميتها وكيفية أدائها ودورها الهام في اقتصاديات الدولة الإسلامية .

المقارنة بينهما بان الزكاة تسهم في الاقتصاد القومي للدولة الإسلامية في الدراسة السابقة اما الدراسة الحالية فتوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة جباية وصرفا .

6 / دراسة ختم عارف حسن عماوي (2010م):⁽¹⁵⁾

تناولت الدراسة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، تم تنفيذ الدراسة في مدينة نابلس ، الضفة الغربية وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الزكاة في التنمية الاقتصادية وتمكن أهمية هذه الدراسة في أنها جمعت بين الفقه قدية وحديثة وسعت إلى إيجاد حلول للأسئلة والقضايا الطارئة والمتعلقة بدور الزكاة في التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن الأثر العظيم للزكاة في الجانب الاقتصادي يتمثل في حل مشكلة الفقر والقضاء على هذه المشكلة أو التقليل منها إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإعطاء الفقراء من أموال الزكاة ما يوصلهم إلى درجة الكفاية وينقلهم من محتاجين للزكاة إلى مستغنين ومعطين لها، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مؤسسات ولجان الزكاة داخل الدولة الواحدة على مستوى الدولة.

المقارنة بينهما تكمن في الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال المصارف الزكوية والدراسة السابقة تتعلق بدور الزكاة في التنمية الاقتصادية فهما يختلفان تماماً .

الاطار النظري:

دور الزكاة في الركود الاقتصادي:

الزكاة ودورها في تفعيل عوامل الانتاج :

جاء الإسلام ودعا الناس إلى أن يتحرروا من عبودية الدرهم والدينار، وأن يعملا على تحريك رأس المال واستثماره وإنفاقه بما ينفع المجتمع، وشدد الحملة على كنز المال وتجميده وتعطيله عن أداء رسالته في الحياة الاقتصادية، ونزل في ذلك آياتان من كتاب الله تهددان بأشد الوعيد للكاذبين الأشحاء فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأخبار والرعبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله) والذين يكذبون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم 34 يوم يحمن عليهم في نار جهنم فتكتوى بها جباههم وجنبهم وظفورهم هذا ما كرتتم لأنفسكم قد وقو ما كنتم تكذبون⁽⁸⁾ والاكتناز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة والإحسان وحبس المال، فإذا خرج منه الواجب لم يبق كنز، والواجب من وجهة نظرنا يشمل الركوة والإنفاق والاستثمار فلا يخرج المال من دائرة الاقتناز إلا إذا تم إخراج الواجب أي الزكاة، العفو، النفقات، الصدقات، مداومة الاستثمار، والإسلام لم يقف في محاربة الاقتناز عند حد التحرير والوعيد الشديد، بل خطا خطوة عملية لها قيمتها وأثرها في تحريك النقود المكنوزة وإخراجها من مكانها لتقوم بدورها في إنعاش الاقتصاد، وتمثلت هذه الخطوة في فريضة الزكاة، ويتبيّن أثر فريضة الزكاة في تشغيل رأس المال واستثماره، من أن الشارع أوصى بتشمير المال ليدفع المسلم الزكاة من ربحه، وبذلك يحافظ على رأس المال ويعمل على تنميته، تتضح هذه الحقيقة من دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة، فقد قال من ولی يتيمأ له من ماله فستجر منه ولا يترکه حتى تأكله الصدقة⁽¹⁾ وقد

علق أحد الباحثين على هذا الحديث فقال: فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر الأوصياء باستثمار أموال اليتامي، فمن باب أولى أن ينمي الإنسان ماله ليدفع الزكاة من ربحه في سهولة ويسر، أما إذا لم يقم باستثماره وتركه عاطلاً كان للمجتمع حقه فيه وهو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة عقوبة على الاكتناز.⁽⁷⁾

وقد تبيّن لنا في العصر الحديث مضار الاكتناز وكيف أنه يؤدي إلى الركود الاقتصادي، حيث يحول دون نشاط التداول النقدي، وهو ضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع وحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين. وقد لفت هذه الخاصية نظر بعض الكتاب، فقد علق عليها بعضهم فقال لم يعرف العالم بأسره نظاماً اقتصادياً مثل النظام الإسلامي في حله مشكلة تراكم الثروة المغطلة دون أن تستثمر في تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع، والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال إذ إنها تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثماره بالربح، وأفاد المجتمع بأداء حق المستحقين بالزكوة، ومن ثم فقد استفاد صاحب المال من استثماره بالربح، وأفاد للأموال نحو الاستثمار، ونظرًا لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقة .

دور الزكاة في توزيع الدخل والثروة:

إن فرضية الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، وقد بين أحد الكتاب⁽⁵⁾ أنه لو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول: إنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغني، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكوة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج، حيث إن المضاعف الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغير في الإنفاق، وقد بين أحد الباحثين الفكرة الأساسية للمضاعف فقال هي زيادة الإنفاق التلقائي يتربّط عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فتزداد بزيادته وتتحفّض بانخفاضه، ومعنى ذلك أن كلًا من الاستهلاك والاستثمار يسيران معاً، فكلما زاد الاستهلاك زاد الاستثمار، حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذي تمثله العمالة الكاملة، أي كلما تم تحويل قوة شرائية أو دخل من الأغنياء إلى الفقراء كان هناك ضمان لتأمين مستوى من الطلب الفعال يكفي للإغراء بالقيام بإضافة استثمارات توسعات جديدة وجذب عدد كبير من العمالة مما يسهم في الحد من الركود الاقتصادي .

الفقر والبطالة في السودان :

أ. الفقر في السودان: منذ منتصف ديسمبر 2014م، انتشرت المئات من فرق الجهاز المركزي للإحصاء في السودان من أجل إجراء أضخم عملية مسح لنسبة الفقر في البلاد التي باتت تعاني من ضائقة اقتصادية طاحنة، لا سيما بعد انفصال

الجنوب العام 2011، ما حرم السودان من 75% من المخزون النفطي، كان يشكل نحو 68 % من موارد البلاد.⁽²⁾ بحسب آخر مسح للفقر في السودان أجري العام 2009 قبيل انقسام السودان دولتين، كانت نسبة الفقر العامة في السودان 46.5% منها 26.5% من سكان المدن و 57.5% من سكان الريف، فضلاً عن اختلاف ما بين الولايات، حيث كانت النسبة في ولاية شمال دارفور، غربي البلاد 69% كأعلى نسبة، وفي ولاية الخرطوم 26% كأدنى نسبة. ولا شك في أن متغيرات كثيرة حدثت ما بين العام 2009 واليوم، منها انفصال جنوب السودان، وهذا ما غير عدد السكان ونسبة الريفيين والحضريين، وأدى إلى اختلال في موارد وإيرادات الدولة، بالإضافة إلى تغيير في سعر الصرف وفي أوزان القطاعات الاقتصادية. وبالتالي، حدث تغيير في أنشطة السكان وسبل كسب لقمة العيش وأولويات مصروفهم، وأحدثت هذه المتغيرات فروقاً كبيرة في نسب الفقر سواء على مستوى البلاد، بشكل عام أو على مستوى الولايات، وهذا أمرٌ دفع الجهاز المركزي للإحصاء إلى القيام بمسح قومي مليانيه الأسرة والفقر، يناقش خبراء اقتصاديون في أن عدم توفر نسبة حقيقة واضحة عن الفقر يشكل هاجساً كبيراً لكل الجهات التي تسعى إلى وضع مشاريع حقيقة لمكافحة الفقر والحد منه، لا سيما أن تقسيم السكان بحسب درجة فقرهم مهم لتوجيه البرامج التي تستهدف كل شريحة على حدة. ويتوقع بعضهم أن يكشف المسح الإحصائي الجديد الذي يجري بالتعاون الفني مع جهاز الإحصاء النرويجي عن نتائج ربما تكون صادمة جداً، بحيث تصل نسبة الفقر إلى عتبة الـ80%， مرد ذلك إلى تراجع الناتج من الزراعة والهجرة من الريف إلى المدن والمهن الهامشية وتوسيع نطاق الصراعات المسلحة لتشمل، إلى جانب إقليم دارفور، كلاً من ولاية النيل الأزرق وكردفان؛ صراعات تتفق فيها ملايين الدولارات التي تُخصص من جيوب الفقراء، وقد أدت إلى نزوح قرابة 300 ألف بين أواخر فبراير ومنتصف أبريل 2014، يضاف إليهم 2.2 مليوناً شخص يعيشون أصلاً في مخيمات النزوح منذ بدء الأزمة قبل 11 عاماً. كما يرى الخبراء أن المخرج بمراجعة الحكومة لسياساتها الاقتصادية الكلية ومالية والنقدية . إلا أن الأهم من وجهة نظرهم هو وجود حلًّا للأوضاع السياسية من أجل تحقيق سلام شامل وتوافق وطني على الحكم وإدارة الموارد وانهاء الحروب والاقتتال في الأقاليم المنتجة . ذات الموارد الاقتصادية المتوفرة بكثرة .
ب. إنفاق غير كاف: طوال السنوات الماضية، عملت الدولة السودانية على محاربة الفقر من دون تحقيق أي تقدم ملحوظ، لاسيما في ظل غياب الاستراتيجيات الدقيقة والمحكمة بعيدة المدى، وسعت الحكومة إلى تطبيق العديد من البرامج والسياسات المستندة بتشريعات بريطانية، كان آخرها، وثيقة الإستراتيجية المراحلية للتخفيف من حدة الفقر في السودان، كخطوة أولى في وضع نهج شامل ومنسق للحد من الفقر. (2)
ودعا البرلمان في تلك الوثيقة إلى زيادة الاعتماد المرصود لمشاريع وبرامج الحد من الفقر، عبر الموازنة العامة للدولة والبحث عن قروض ميسرة عبر مؤسسات التمويل الدولية والاستثمارات، وتوسيع تجربة

التعاونيات ووضع السياسات الالزمة للتعدين التقليدي وربط الطرق، وتخفييف تعرفه المواصلات وتفعيل مصادر مكافحة الفقر من الزكاة والضمان الاجتماعي، وزيادة الرواتب ودعم الأسر ومكافحة الفساد، وإعداد إحصائيات للأسر الفقيرة ودعم الصندوق القومي لرعاية الطلاب وتنفيذ مجانية التعليم. ولكن، حتى هذه الإستراتيجية سرعان ما تلقت صدمات مدمرة كانت الأولى برفض شعبي واسع لرفع الدعم عن المحروقات والسلع الذي كان من الأعمدة الأساسية للوثيقة، وجاء الرفض، بحسب المراقبين، بسبب المعالجات الاقتصادية التي لم تطبق بشكل صحيح ناهيك بمخاوف وهواجس الفقراء جراء سياسة رفع الدعم، أما الصدمة الثانية فتمثلت في ضعف الصرف الحكومي على مشاريع الحد من الفقر، ولعل ذلك ما أكدته وزير الدولة في المالية السودانية عبد الرحمن ضرار قائلًا إن «نسبة الصرف على مشروعات الحد من الفقر ليست بالقدر المطلوب حتى الآن»، وأعلن ضرار الشروع في إعداد إستراتيجية شاملة لخفض معدلات الفقر في البلاد، بالتعاون مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، متوقعاً زيادة نسبة الصرف على مشاريع الحد من الفقر بعد إجازة هذه الإستراتيجية. لكن من بين أسباب فشل الإستراتيجية المرحلية أيضاً نجد غياب بيانات خاصة بالسكان وعدم اعتبار الزراعة من أولويات الاستثمار، بالإضافة إلى أنها لم تربط بين الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الكلية.⁽²⁾

البطالة في السودان :

تعتبر البطالة من التحديات التي تظل تؤرق كاهل الدولة وأجهزتها المختصة بالرغم من الجهد المتصلة بين كافة أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة التي تنتشر وسط شرائح المجتمع وبصورة أكبر وسط الشباب ومعروف أن البطالة موجودة في كافة دول العالم ولا تفلت منها حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت إطاراً للحد من البطالة وتقليلها نسبتها.⁽²⁾ وفي الجانب الآخر نجد أن البطالة أصبحت متعددة في الوطن العربي وكان للسودان نسبة أكبر من البطالة، كما أن تزايد معدلات البطالة على المستوى المحلي يتطلب مراجعة أنظمة التعليم العالي والتكييز على التعليم التقني والمهني ونجد أن التوظيف الحكومي لا يعالج مشكلة البطالة وسط الخريجين والشباب لذا يتوجب على هذه الشرائح أن تتجه للعمل الخاص في مشروعات حقيقة تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الطفرة الاقتصادية والاجتماعية وتكون مصدر دخل لهؤلاء الخريجين والشباب.⁽⁶⁾ ودعت مفوض وزير العمل والإصلاح الإداري هانم برهان للاستمار في مناقشة قضية البطالة من خلال الورش والمنتديات لإيجاد الحلول التي تحد من البطالة مؤكدة جهود الدولة الرامية لخفض معدلات البطالة، وقالت إن السودان يعد وثيقة وطنية للتشغيل معرية عن أملاها في أن تسهم الوثيقة في الحد من البطالة وترى النور قريباً، وأن مشكلة البطالة كانت واحدة من أجندة مؤتمر العمل العربي في ظل تزايد معدلات البطالة في الدول العربية بما فيها السودان، في الوقت الذي كشف فيه عبد المنعم حسين محمود مدير مركز العاصمة للتدريب ودراسات العمل والهجرة وخبرير إدارة العمل بمنظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة وسط الشباب في السودان حسب تقارير وزارة العمل 38% ملماحاً لتشكك بعض خبراء الاقتصاد في هذه النسبة وأكدوا أن نسبة البطالة تتراوح ما بين 64%- 65%. وزاد عبد المنعم مقارنة مع وجود 9 ملايين ونصف مليون عاطل في الاتجاه الذي يعملون فيه بأجر في البلاد أقل من 40%， وقال إن نسبة الذين يعملون في القطاع الخاص يمثلون

50%، وتتابع إن حملة المؤهلات المهنية والفنية نسبة قليلة مقارنة مع المؤهلات الأكاديمية، وإن زيادة البطالة سببها مشكلة تراكمت بتخرج الجامعات والمعاهد العليا أعداداً كبيرة دون توظيف، وأوضحت أن هذه المسألة تقود إلى تأكيل المهارات وتراجع المعارف لأن هذه العلوم ظلت دون تطبيق مما أسهم هذا الوضع في عدم تمكين الخريجين من المواكبة. وقال إن لهذا الاتجاه آثاراً نفسية على الخريجين. ولفت إلى أن البطالة تبقى مشكلة أساسية وسط الشباب في كافة الدول النامية، مرجعاًً أسباب ثورات الربيع العربي إلى تفشي البطالة وما صاحبها من ملل اجتماعي وعزوف مالي واقتصادي وسط الشباب. وقال إن منظمة العمل الدولية لها برامج للحد من البطالة بخلق الأعمال والمشروعات دون انتظار التوظيف الحكومي.⁽⁶⁾

الفقر في ولاية النيل الأبيض :

اعدت الدولة عدداً من المشروعات والبرامج لخروج الفئات الضعيفة من الفقر وعززت تلك التدخلات بأحد مشروعات الأمان الاجتماعي والذي عرف بالبرنامج الشامل للأمان الاجتماعي وهو برنامج قومي لمكافحة الفقر يمنظر شاملاً متعدد الأبعاد بهنجه استهداف دقيق للمجتمعات والأفراد الأكثر فقرًا ومعالجة أسباب فقرها للنهوض بها في شكل مشروعات تلبى الضروريات الأساسية والاحتياجات وتراعي قيم وثقافة المجتمع المحلي وتعمل في هذا عبر الشراكة المجتمعية في تحديد الأولويات من مجتمع آخر . والهدف الإستراتيجي للبرنامج المساهمة في تحقيق الأمان الاجتماعي وذلك بخفض نسبة الفقر وسط الفئات الأكثر هشاشة في مناطق عمل البرنامج بنسبة 15% خلال خمسة أعوام وبما يتسم مع هدف خفض الفقر في البرنامج الخاسي للإصلاح الاقتصادي.⁽⁶⁾ ويعتبر برنامج الضمان الشامل برنامج معالجة الفقر يمنظر تنميوي شامل متعدد الأبعاد بهنجه استهداف دقيق لسد الفجوات والإحاطة والشمول بالفئات والمناطق الأكثر فقرًا بما يحسن نوعية الحياة وسطهم، كما يعزز المبادرات والجهود الوطنية المبذولة على المستوى الرسمي وينطلق من مبدأ الشراكة المجتمعية وتحريك المجتمعات وصولاً إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وواقع البرنامج الشامل الذي بدأ التنفيذ الفعلي في العام 2016 بولايات (البحر الأحمر، كسلا، شمال كردفان، والنيل الأبيض) كتجربة للبرنامج الشامل وبعدها تم تعميم البرنامج على بقية الولايات ويقوم البرنامج بتنفيذ مشروعات إنتاجية للفئات المستهدفة.

حيث وصل عدد المستفيدين إلى (1,060,674) أسرة فقير بولايات السودان المختلفة في عدد من المحاور تشمل التوعية المجتمعية عدد المستفيد 346,504، المياه 334,684، التغذية المدرسية 31,614، سبل كسب العيش 59,682 مستفيد بجانب تدخلات شامل الأخرى بلغت 288,190 مستفيد.

والتدخلات التي قمت شملت اختيار المحليات الأكثر فقرًا بالولاية وفقاً للمعايير المعتمدة داخل وثيقة شامل كما تم رفع مقترنات المشروعات من الولايات على أن تتتوفر فيها الشروط الآتية جماعية المشروعات الاحتياجات الأساسية والضرورية بالولاية محاور التدخلات (مياه، صحة، سوء تغذية أطفال وأمهات)، سبل كسب العيش، تعليم (معدل الالتحاق بالمدارس، الوجبة المدرسية) المناصرة والتوعية المجتمعية.⁽³⁾ ويستهدف البرنامج الشامل للضمان الاجتماعي الفئات الأكثر فقرًا والأقل فقرًا ثم الفقيرة وينفذ البرنامج في المحليات والمناطق الأكثر حوجة وهشاشة والأقل حظاً في التنمية وعددتها 65 محلية وعدد المستفيدين من محور سبل كسب العيش أكثر من (59,682) أسرة فقير عبر مشروعات سبل كسب العيش في (51 محلية) محور المياه تم التنفيذ في (10) ولايات

مشروعات المياه كمرحلة أولى لسلامة النيل الأبيض، القضارف، جنوب كردفان، شمال كردفان، سنار، وسط دارفور ثم النيل الأزرق والشمالية والبحر الأحمر وتم حفر أكثر من (148) من بئر ومضخة بهذه الولايات واستفاد منها حوالي (334,684) أسرة، محور التغذية المدرسية.

تم تنفيذ التغذية المدرسية في كل الولايات واستهدفت بها (51) محلية واستفاد منها عدد 158,067 تلميذ وتلميذة، محور التوعية المجتمعية تم التنفيذ في كل الولايات (45) محلية مستهدفة واستفاد منها 346,504 شخص. وكانت هناك تدخلات أخرى بدعم حملة لخفض أسباب وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، القرض الحسن للمرأة، دعم مشروعات كسب العيش للمسرحين من ولايات دارفور الخمس دعم محفظة القرض الحسن لصغار المنتجين⁽³⁾.

دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي:

أساس بناء المجتمع في الإسلام يقوم على تربية روح الفرد والاهتمام بشخصيته وعلاقاته الاجتماعية فينظم هذه العلاقات دون صدام بينها، ويتجسد ذلك في المؤاخاة والمواساة والنصيحة والمحبة وكرم الضيافة وصلة الأرحام، والزكاة تترجم كل هذه المعاني السامية إلى الواقع عملي ينقل بعض أموال الأمة من أغنىائها إلى فقراءها في صورة مبهة لإعادة توزيع الدخل تحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

بجانب الآثار التوزيعية للزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، فإن سهم الغارمين له دوراً هاماً لا غنى عنه في تعويض المنكوبين وأصحاب المصائب والأزمات والظروف الاستثنائية سواءً كانت مصائب شخصية أم أزمات تحيط بالمجتمع كله، وفي هذا حفاظ على ماتم تحقيقه من إنجازات اقتصادية وإنمائية، وطمأنة للنفوس ودفع الخوف والقلق عنها من غوائل المستقبل وفي ذلك توفير

للنظام الملائم لعملية التنمية فينطلق الأفراد للعمل في أمن وأمان لتحقيق مزيد من الرخاء .⁽³⁾

رغم أن الأصل في الزكاة أن توزع في بلد المال الذي وجبت فيه، فإن من المتفق عليه أن أهل البلد إذا استغنو عن الزكاة كلها أو بعضها لانعدام الأصناف المستحقة لها، أو لقلة عدد المستحقين لها، أو لوفرة مال الزكاة جاز نقلها إلى أقرب البلاد إليها، وفي ذلك أسمى آيات التكافل ليس بين أفراد المجتمع أو البلد الواحد وإنما بين المسلمين كافة فإنهم إخوة في الدين لا يجوز ظلم أحدهم أو التقاعس عن كفالته إذا ما نزلت به مصيبة أو كارثة .

دور الزكاة في النشاط الاقتصادي :

دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي الزكاة فريضة لها أبعادها ووظائفها وليس ضريبة، حيث الضريبة تربط النشاط الاقتصادي والزكاة تحفز النشاط الاقتصادي من عدة طرق :

تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة «الطلب الفعال» فأخذ الزكاة من الأغنياء الذين يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم منخفضاً، ودفعها إلى الفقراء والمساكين الذين يكون الميل الحدي للإنفاق لديهم مرتفعاً، يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ورواجها ، وهذا بدوره يحفز زيادة الإنتاج وارتفاع الدخل القومي.

تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق دعم «تيار الاستثمار» وذلك من خلال تعریض الثروات المكتنزة التي لا تساهم في الدائرة الإنتاجية للتآكل على مر السنين بفعل الزكاة، مما يدفع أصحاب هذه الثروات إلى إخراجها من دائرة الاكتناز والدفع بها في مجال الاستثمار الذي يعيش الاقتصاد ويقضي على البطالة.

تحفيز النشاط الاقتصادي بتوفير «أدوات الإنتاج» فالمجتمع المسلم يضمن حد الكفاية لجميع أفراده أيًّاً كانت جنسياتهم ودياناتهم، ولا يتحقق هذا المطلب الشرعي إلا بتوفير الأدوات الإنتاجية الازمة للقيام بالعمل المحقق للدخل⁽⁹⁾. وقصة الأنصارى الذى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله حقه في الزكاة ، فوجد فيه قوة في الجسم ووفرة في الصحة وقدرة على العمل، فطلب ممن حوله من الصحابة رضوان الله عليهم أن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب ويأكل من عمل يده، وساهم الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه في تجهيز القادوم، هذه القصة فيها حث على دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة وتوفير أدوات الحرفة .لأصحاب المهن مهما بلغ ثمنها ليحققو حاجاتهم الأساسية، ويساهموا في تنمية النشاط الاقتصادي .تحفيز النشاط الاقتصادي بالحفاظ على «رأس المال البشري » وذلك لأن العنصر البشري هو القائم على عملية التنمية، والمستفيد منها لأن هدف التنمية الأساسي هو إشباع حاجات البشر، والزكاة حينما ترفع مستوى معيشة الفقراء والمحتاجين من أفراد المجتمع بتوفير حد الكفاية لهم من غذاء وملبس ومسكن وأمن وتعليم وصحة، فإنها تسهم في تحسين نوعية رأس المال البشري وترفع من إنتاجيته، ويظهر أثر ذلك في زيادة معدلات نمو النشاط الاقتصادي .

دور الزكاة في تخفيف حدة البطالة:

الإسلام يوجب على الإنسان قادر العمل ويشجعه على ذلك، لأن العمل هو أساس اكتساب الرزق، والإسلام يطالب أفراد الأمة، بالمشي في مناكب الأرض الذلول لالتقاض خبايا الرزق منها، وبطريقهم بالانتشار في أرجائهما زراعاً وصناعاً وتجاراً وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف، مستغلين لكل الطاقات، متذمرين بكل ما استطاعوا مما سخر الله لهم في السموات والأرض جميعاً، فإذا عجز بعضهم عن الكسب كان له حق الزكاة، فالزكاة ليست مجرد سد جوعة الفقير أو إقالة عثرته بكمية قليلة من النقود، وإنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إغناه نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ويوضح ذلك الإمام الرملي الشافعى المذهب فيقول⁽⁴⁾ ويعطى الفقير والمسكين إن لم يحسن كل منهما كسباً بحرفة ولا تجارة كفاية سنة والأصلح كفاية عمره الغالب، لأن القصد إغناوه... أما من يحسن حرفة تكفيه لائقة فيعطي ثمن آلة حرفيته وإن كثرت أو تجارة فيعطي رأس مال يكفيه: ومن الواضح أن الزكاة تعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية، إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم القضاء تدريجياً على البطالة، بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين، كما أن الزكاة لها دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهماً من الزكاة للعاملين عليها، وواضح أنه كلما اجتهد العامل في جمع الزكاة فأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة وارتفاع نصيب العاملين عليها.

الاطار التحليلي من واقع البيانات :

جدول يوضح الأداء المالي للزكاة بالولاية في الفترة من 2006-2015م

العام	مبلغ الجباية	نسبةها	مبلغ المصادر	نسبةها
2006	9.868.891.32	% 44	10.337.407	% 85
2007	14.244.950.63	% 111	9.689.441.26	% 93
2008	10.473.488	% 76	6.858.023	% 61
2009	11.728.279	% 85	9.113.084.69	% 96
2010	14.445.718	% 96	11.020.647	% 94
2011	13.335.880.22	% 96	10.296.594.91	% 95
2012	18.617.459.89	% 116	11.430.465.55	% 90
2013	28.754.394.18	% 102	20.951.288.49	% 94
2014	50.135.409.49	% 130.4	22,297,500,56	% 55
2015	68.141.324.57	121%	46.817.709	% 49

المصدر : تقارير امانة ديوان الزكاة ولاية النيل الابيض - ادارة الاحصاء والمعلومات (2018م) (17) محور **تخطيط الجباية 2007**: كان الأداء في العام 2007م بدرجة ممتاز حيث تحقق الربط بمبلغ وقدره 14.244.950.63 (جنيه) فقط أربعة عشر مليون ومائتان أربعة وأربعون ألف وتسعمائة وخمسون جنيه وثلاثة وستون قرشاً لغير) وذلك بنسبة أداء (111%) بزيادة مبلغ وقدره (1.413.450.63) جنيه (فقط مليون وأربعين وثلاثة عشر ألف وأربعين وخمسون جنيه وثلاثة وستون قرشاً لغير) في حين كان العام السابق مبلغ وقدره (9.868.891.32) عن العام 2006م. ويرجع هذا الأداء

لعدة عوامل . و يمكن تناول الأوعية الزل堪ية شم من التفصيل على النحو الآتي: (17)

الزروع:بلغ إجمالي تحصيل الذرة عدد (97.979) جوال بنسبة أداء (143%) علمًاً أنه كان في عام 2006 عدد (49.148) جوال بنسبة زيادة (99%) كما أنه كان في عام 2005م عدد (20.958) جوال بنسبة زيادة (367%) كما بلغ إجمالي تحصيل السمسم عدد (18.182.66) قنطار بنسبة أداء (%) علمًاً أنه كان في عام 2006م (8.311) قنطار. كما بلغ إجمالي الزروع خلال العام 2005م مبلغ وقدره (5.431.032.71) جنيه بنسبة أداء (99%) والعام 2006م مبلغ وقدره (9.357.680.71) بنسبة أداء (75%) أما العام 2007م مبلغ وقدره (5.893.311.80) بنسبة أداء (%) 1.

- (122%) بزيادة موجبة قدرها (3.464.386.91) جنيه بنسبة زيادة (59%) عن العام 2006م.⁽¹⁷⁾ ويرجع ذلك إلى بعض التدفقات من ولاية أعلى النيل وكذلك إلى إرتفاع الأسعار، والخطة الواضحة والبيئة الطيبة من قبل الأمانة العامة ، والأهم من ذلك كله الجهد الأقصى الذي بذله الأخوة العاملين بالولاية.
- الأنعام: بلغ تحصيل الأنعام في العام 2005م مبلغ وقدره (1.141.281.98) جنيه بنسبة أداء (88%) كما بلغ تحصيل العام 2006م مبلغ وقدره (1.289.086.52) جنيه بنسبة أداء (80%) كما بلغ تحصيل الأنعام في العام 2007م مبلغ وقدره (1.542.292) جنيه بنسبة أداء (82%) يلاحظ عدم تحقيق الربط خلال الثلاث سنوات الماضية بالرقم من النمو بنسبة (13%), (19%) للسنطين 2005م : 2006م : 2007م على التوالي. من خلال هذا التقرير مطلوب جهد أكبر في وعاء الأنعام من أجل تطويره والنهوض به للأمام، وذلك يتطلب مراعاة الدقة في التسويق والعمل بالأسعار الجارية والمواالية للسوق، مع الدقة في تحصيل النصاب حسب حال القطيع، ومنع التهريب وذلك بتمليك الأنعام لفقراء المكلفين .
- عروض التجارة:بلغت جملة التحصيل في وعاء عروض التجارة لهذا العام مبلغ وقدره (1.349.475.07) جنيه مقارنة مع عام 2006م حيث بلغ إجمالي التحصيل مبلغ وقدره (1.248.234.99) جنيه وذلك بنسبة أداء (%) أي بزيادة معدل نمو موجبة بنسبة (8%) مقارنة مع العام 2006م حيث بلغت نسبة الأداء (103%).
- المهن الحرة:لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (31.617.49) جنيه بنسبة أداء (105%), والعام 2006م مبلغ وقدره (49.361.50) جنيه بنسبة أداء (137%), كما بلغ إجمالي التحصيل خلال العام 2007م مبلغ وقدره (40.758) بنسبة أداء (%) ونسبة نمو سالب عن العام السابق، ويرجع ذلك إلى تهرب المكلفين بصفة خاصة، عليه الأمل معقود على الجلوس معهم ودعوتهم من أجل تنشيط هذا الوعاء.⁽¹⁷⁾
- المستغلات:بلغ التحصيل الكلى للوعاء في العام 2005م مبلغ وقدره (506.037.40) جنيه بنسبة أداء (84%), وفي العام 2006م مبلغ وقدره (655.754.29) جنيه بنسبة أداء (100 %), كما بلغ إجمالي التحصيل في العام 2007م مبلغ وقدره (596.956.55) جنيه بنسبة أداء (%) وذلك بتراجع نسبته (19%) وكذلك تراجع واضح وبين عن تحصيل العام السابق بمبلغ وقدره (58.799.74) جنيه ويرجع ذلك إلى التدهور الذي حصل في محلية القطينة من خلال نقطة وجار النبي في عدم وجود الشرطة والتي لها رباط وثيق بالتحصيل في هذا الوعاء، وكذلك عدم تجاوب بعض الجهات المساعدة في التحصيل وعدم خطوة واضحة لزيادة تحصيل هذا الوعاء. فالأمل معقود لمعالجة السلبيات السابقة خلال العام 2008م للنهوض بهذا الوعاء.
- المطال المستفاد : بلغ إجمالي التحصيل خلال العام 2005م مبلغ وقدره (714.951) جنيه بنسبة أداء (119%), والعام 2006م مبلغ وقدره (733.142.22) جنيه بنسبة أداء (112 %), كما بلغ في العام 2007م مبلغ وقدره (777.916.15) جنيه بنسبة أداء (%) 106%, يُلاحظ تحقيق الربط خلال الثلاث سنين الماضية وكذلك معدل نمو موجب خلال تلك السنين.⁽¹⁷⁾

محور تخطيط المصادر 2007: بلغت جملة الصرف على المصادر الشرعية مبلغ (9.689.441.26) جنيه بنسبة أداء بلغت (93%) من المخطط (10.337.407) ونسبة أداء (85%) من الجباية الفعلية (11.475.233.2) جنيه، وتم صرف المبلغ المخصص للمصادر الشرعية حسب التفاصيل: أولاً: الفقراء والمتساكين: بلغت جملة الصرف على مصرف الفقراء والمتساكين مبلغ وقدره (7.475.276.82) جنيه بنسبة أداء (92%) من الرابط المقدر (8.090.145) جنيه ونسبة أداء (83%) من الجباية الفعلية (8.980.618.8) جنيه للعام 2007م. (17)

الصرف الأفقي :

بلغ جملة الصرف الأفقي للعام 2007م مبلغ وقدره (5.091.821.7) جنيه بنسبة أداء (125%) من المخطط (4.045.309.4) ونسبة أداء (113%) من الجباية الفعلية (4.490.309.4) جنيه ونعزى ذلك لظروف الكوارث التي اجتاحت الولاية واستفاد منها (52.378) أسرة .

الصرف الرأسى:

بلغ جملة الصرف الرأسى مبلغ وقدره (2.383.445.12) جنيه بنسبة أداء (59%) من المخطط (4.045.072) ونسبة أداء (53%) من الجباية الفعلية (4.490.309.4) جنيه واستفاد منها (11.316) أسرة ويعزى ضعف الصرف الرأسى لظروف الكوارث بالولاية.⁽¹⁷⁾ ثانياً: ابن السبيل: بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (55.405) جنيه بنسبة أداء (86%) من المخطط (64.207) جنيه ونسبة أداء (77%) من الجباية (71.272.9) واستفاد منها (306) .

ثالثاً: الغارمين :

بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (908.063) جنيه بنسبة أداء (88%) من المخطط (1.027.320) جنيه ونسبة أداء (80%) من الجباية الفعلية (1.140.396) جنيه وكان عدد المستفيدين (306) غارم . رابعاً: في سبيل الله: بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (624.391) جنيه بنسبة أداء (120%) من الرابط المقدر (513.660) جنيه ونسبة أداء (109%) من الجباية الفعلية (570.198) جنيه وكان عدد المستفيدين (2.593).

خامساً: المصادر الدعوية:

بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (626.416.44) جنيه بنسبة أداء (100%) من الرابط المقدر (642.075) جنيه ونسبة أداء (88%) من الجباية الفعلية (712.747.5) جنيه وكان عدد المستفيدين (758) . تخطيط خطاب الزكاة 2008: بلغ إجمالي التحصيل في العام 2008م مبلغ وقدره (10.473.488) جنيه فقط عشرة مليون وأربعمائة ثلاثة وسبعون ألف وأربعمائة ثمانية وثمانون جنيه، بنسبة أداء (76%) من إجمالي مبلغ وقدره (13.841.500) جنيه في حين إجمالي التحصيل في العام 2007م مبلغ وقدره (14.244.950) جنيه. يرجع عدم النمو في الأداء لعدة عوامل تمثلت في الآتي:

1. تأرجح هطول الأمطار في فترات متباينة (أسباب طبيعية).
2. قلة الإنتاج إلى الحد دون الأدنى مقارنة بالعام السابق في كل المحاصيل الزراعية.
3. الضعف الشديد في إنتاج الذرة والذي تعتمد عليه الولاية في ميزانيتها حيث بلغت

نسبة التحصيل في الذرة (44%) فكان التحصيل (40.562) جوال ذرة من الميزانية (93.075) جوال ذرة ، علماً أن العام السابق كان تحصيل الذرة عدد (96.000) جوال. يمكن تناول الأوعية الزكوية بشيء من التفصيل على النحو التالي: (17)

1.الزروع:

بلغ إجمالي تحصيل الذرة عدد (40.562) جوال بنسبة (44%) علماً أنه كان في عام 2007م عدد (96.000) جوال ذرة بنسبة أداء (143%) وفى عام 2006م عدد (49.148) جوال ذرة وفي عام 2005م عدد (20.000) جوال ذرة، يلاحظ تدنٍ إنتاج الذرة مقارنة بالعام 2007م للأسباب سالفة الذكر. كما بلغ إجمالي تحصيل السمسم (6.396) قنطار بنسبة أداء (30%) وكان عام 2007م عدد (18.182) قنطار بنسبة أداء (67%) وفى العام 2006م عدد (8.311) قنطار وفي العام 2005م عدد (19.133) قنطار يلاحظ تدنٍ في السمسم مقارنة بالسنين السابقة⁽¹⁷⁾.

كما بلغ إجمالي الزروع في العام 2008م مبلغ وقدره (6.369.889) جنيهًا بنسبة أداء (82%) وفي العام 2007م مبلغ وقدره (5.431.032) جنيهًا بنسبة أداء (99%) والعام 2006م مبلغ وقدره (5.893.311) جنيهًا بنسبة أداء (75%) أما العام 2007م فكان مبلغ وقدره (9.357.680) جنيهًا بنسبة أداء (122%). يلاحظ النمو الإيجابي عبر السنين من 2005 - 2007م ماعدا العام 2008م فكان سالباً وذلك لظروف بيئية وطبيعية بعامل الخريف.

2.الأنعام:

بلغ تحصيل الأنعام للعام 2005م مبلغ وقدره (1.141.281) جنيهًا بنسبة أداء (88%)، وفي العام 2006م مبلغ وقدره (1.289.086) جنيهًا بنسبة أداء (80%)، وفي العام 2007م مبلغ وقدره (1.542.292) جنيهًا بنسبة أداء (82%) ، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (1.552.522) جنيهًا بنسبة أداء (70%). يلاحظ النمو في الأنعام منذ العام 2005م - 2008م بالرغم من عدم تحقيق الربط خلال تلك السنوات، عليه مطلوب خطة محكمة أكثر وجهد أكبر للوصول لنتيجة أفضل وذلك بمراعاة الدقة في التسويق والعمل بالأسعار الجارية، وكذلك تشجيع المكلفين وإشراعهم بتمليك صغار الأنعام من أغذiam لفقرائهم في المراحل والدمير.

3.عروض التجارة :

بلغ إجمالي عروض التجارة في العام 2006م مبلغ وقدره (1.248.234) جنيهًا بنسبة أداء (103%)، وكان التحصيل في العام 2007م مبلغ وقدره (1.349.475) جنيهًا بنسبة أداء (79%)، وكان في العام 2008م مبلغ وقدره (1.499.899) جنيهًا بنسبة أداء (71%).

يلاحظ النمو الإيجابي المتدرج في عروض التجارة عن السنين 2006م - 2008م بالرغم من عدم تحقيق الربط لعوامين، الأمر الذي يحتاج فيه وعاء عروض التجارة لمزيد أكثر من البذل والجهد مع مراجعة ملفات المكلفين وأنشطتهم، وفق خطط واضحة تضعها المحليات وتتابع تنفيذها بدقة، كما يحتاج هذا الوعاء إلى نغير يتربّك من كواذر نوعية من الأمانة والأمانة العامة من أجل التطوير والنهوض بهذا الوعاء شبه الجامد.

(17)

4. المهن الحرة:

لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (31.617) جنيهاً بنسبة أداء (105%)، وكان التحصيل في العام 2006م مبلغ وقدره (49.361) جنيهاً بنسبة أداء (137%)، وكان في العام 2007م مبلغ وقدره (40.758) جنيهاً بنسبة أداء (97%)، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (48.833) جنيهاً بنسبة أداء (109%).

١.٥ المستغلات :

لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005م مبلغ وقدره (506.037) جنيهًا بنسبة أداء (84%)، وكان التحصيل في العام 2006م مبلغ وقدره (655.956) جنيهًا بنسبة أداء (100%)، وكان في العام 2007م مبلغ وقدره (596.956) جنيهًا بنسبة أداء (81%)، وفي العام 2008م مبلغ وقدره (431.533) جنيهًا بنسبة أداء (51%).⁽¹⁷⁾

٥. المستفاد:

لقد بلغ إجمالي التحصيل للعام 2005 مبلغ وقدره (714.951) جنيهًا بنسبة أداء (119%)، وكان التحصيل في العام 2006 مبلغ وقدره (733.142) جنيهًا بنسبة أداء (112%)، وكان في العام 2007 مبلغ وقدره (777.916) جنيهًا بنسبة أداء (106%)، وفي العام 2008 مبلغ وقدره (570.811) جنيهًا بنسبة أداء (67%). يلاحظ التراجع الشديد لهذا الوعاء خلال العام 2008م بالرغم من تحقيق الربط خلال السنين الماضية ومعدل النمو الموجب بها، ولكن يرجع ذلك إلى خروج جملة من المكلفين من النصاب. ونقتصر لتنشيط هذا الوعاء أن تضاف كنانة والأسمدة ربك حتى يتسع هذا الوعاء، بالإضافة إلى الخطة المرسومة للعام 2009م بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في حصم مبيعات الأصول بأنواعها المختلفة.⁽¹⁸⁾

محور المصارف 2008م : صرف مبلغ وقدره (6.858.023) جنيه على المصارف الشرعية بنسبة أداء (%) من المخطط (11.211.616) جنيه وبنسبة أداء 80.8% من الجباية الفعلية (8.483.525) جنيه . وذلك حسب التفاصيل أدناه: أولاً: الفقراء والماسكين (أفقى): تم صرف مبلغ وقدره (3.565.946)

جنيه على الفقراء وأملاكين بنسبة أداء (83%) من المخطط وبنسبة (110%) من الحياة الفعلية .
الصرف الرأسى : تم صرف مبلغ (2.068.742) جنيه بنسبة أداء (45%) من المخطط (4.636.903)
جنيه وبنسبة (59%) من الحياة الفعلية (3.508.618) جنيه .

ثانياً: ابن السبيل :

تم صرف مبلغ (31.085) جنيه بنسبة أداء (45%) من المخطط (69.208) جنيه وبنسبة أداء (59%) من الجباية الفعلية (52.376) جنيه.

ثالثاً: الغارمين:

تم صرف مبلغ (546.996) جنيه بنسبة أداء (56%) من المخطط من الجباية (968.905) جنيه وبنسبة أداء (76%) من الجباية الفعلية (723.144) جنيه.

رابعاً : في سبيل الله:

بلغ جملة الصرف مبلغ وقدره (416.008) جنيه بنسبة أداء (75%) من المخطط (553.660) جنيه وبنسبة أداء (99%) من الحياة الفعلية (418.940) جنيه.⁽¹⁷⁾

خامساً: المصادر الدعوية : بلغت جملة الصرف مبلغ وقدره (548.932) جنيه بنسبة أداء (79%) من المخطط (692.075) جنيه ونسبة أداء (106%) من الجباية الفعلية (523.764) جنيه.(17)
خاتمة :

تناولت الدراسة دور الزكاة في تخفيف معدلات الفقر ، وذلك بالتوزيع العادل ، ومراقبة الشرائحالضعيفة التي خصها الله بأموال الزكاة وتحسين ظروفهم المعيشية ، واخراجهم من دائرة الفقر والعوز الى حد الكفاف ، ومن ضنك الحياة الى رغد العيش ، فالزكاة تلعب دور كبير في محاربة الفقر ، كما تهتم الزكاة بخفض معدلات البطالة في توفير فرص العمل ، عبر المشروعات الانتاجية ، وزيادة دخل الفرد ، وتحسين مستوى المعيشة ، وذلك بزيادة الانتاج والانتاجية ، ودعم الاقتصاد القومي ، وزيادة الدخل القومي، ورفع معدلات دخل الافراد ، وبالتالي احداث تنمية اقتصادية مستدامة ، وتقوية البنية التحتية ، وتوسيع دائرة الانتاج ، وخلق فرص العمل ، والتوظيف الأمثل للعمالة ، وخارج المجتمعات من خط الفقر ، وتحسين أوضاعهم المالية ، كما توصلت الدراسة الى أهم النتائج لايوجد دور ملموس للزكاة في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي . كما أوصت الدراسة بأهم التوصيات التي تتمثل في الآتي : يجب مراعاة ضبط قنوات التوزيع وفق المصادر التي حددها الكتاب الكريم عبر آلية تضمن سلامنة التوزيع وتحسين وسيلة اختيار لجان توزيع الزكاة المجتمعية القاعدية على مستوى الاحياء والقرى والفرقان . وعدم تدخل الدولة والقيادة السياسي وأصحاب النفوذ في العملية التوزيعية ومنع صرف أموال الزكاة في غير مصارفها المحدد والممعينة.

النتائج :

كما توصلت الدراسة الى أهم النتائج :

1. ضعف دور الزكاة في معالجة حدة الفقر المدقع وخفض معدلات البطالة بتوفير سبل العيش الكريم عن طريق تمليك الم مشروعات المنتجة والشاهد على ذلك تزايد معدلات الفقر والبطالة بنسبة كبيرة جدا .
2. لا يوجد دور ملموس للزكاة في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي .
3. ضعف الدراسات لحالات الأسر المحتاجة لعدم المصداقية والواقعية والحصر الدقيق للبيانات مما يؤدي الى الانحرافات السلبية في عملية التوزيع لاصحاب الاستحقاق الفعلي دون مجاملة او محاباة او اي اساليب اخرى غير سليمة .
4. لا يبرز أي دور للزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي الى احداث تنمية اقتصادية .
5. سعت الزكاة في محاربة الفقر من دون تحقيق أي تقدم ملحوظ، لاسيما في ظل غياب الاستراتيجيات الدقيقة والمحكمة بعيدة المدى .

الوصيات :

توصلت الدراسة الى اهم التوصيات :

1. يجب مراعاة ضبط قنوات التوزيع وفق المصادر التي حددها الكتاب الكريم عبر الية تضمن سلامة التوزيع وتحسين وسيلة اختيار لجان توزيع الزكاة المجتمعية الفاعدية علي مستوى الاحياء والقرى والفرقان .
2. عدم تدخل الدولة والقاده السياسيين واصحاب النفوذ في العملية التوزيعية ومنع صرف اموال الزكاة في غير مصارفها المحدد والممعينة.
3. ينبغي علي الدولة وضع خطة مدروسة وموحدة تعتمد علي قاعدة بيانات واقعية وسليمة تنفذ علي مستوى ولايات السودان تراعي فيها معاير اساسية تضمن عدالة التوزيع .
4. علي دواوين الزكاة بالولايات اعطاء الاولوية للطبقات والشرائح الاكثر فقرا في المناطق الطرفية التي تنعدم فيها الخدمات الضرورية ومقومات الحياة ويعاني فيها الانسان .

المصادر والمراجع :

- (1) إبراهيم فؤاد، الإنفاق العام في الإسلام - ص 153 .
- (2) اسلام عبدالرحمن ، مقال بعنوان دور المصارف في محاربة الفقر، وكالة السودان للأنباء ، الأربعاء 31 / 5 / 2017 م .
- (3) اقبال مضوي البشير ، مقال بعنوان البرنامج الشامل للأمان الاجتماعي للحد من الفقر ، وكالة السودان للأنباء 16 / 7 / 2017 م .
- (4) الامام ابو Ubayd ، الاموال ، ص 407 ، 507 .
- (5) الامام ابن قدامة ، المغني ج 2 ، ص 668 .
- (6) جمعة عبدالله ، تقرير عن السودان اليوم ، صحيفة الصيحة 20 / 4 / 2016 م .
- (7) شوقي أحمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي - ص 282 - نقلًا عن نهاية المحتاج للإمام الرمالي - ج 5 ص 157 .
- (8) عبدالرزاق نوفل - فريضة الزكاة، فريضة الزكاة ، ص 7 .
- (9) عمر عبدالله كامل ، ص 60 ، 61 .
- (10) رقية سعيد على محمد، الزكاة وأثرها التربوي، جامعة اليرموك ، الأردن، رسالة ماجستير منشورة، 1996 م
- (11) احمد الطيب السعدي الطيب ، ورقة البطالة مهدد اجتماعي وعميق اقتصادي ، وزارة العمل والاصلاح الاداري 2016 م .
- (12) محمد عوض الكريم ادم احمد، ورقة البطالة في السودان وسط الشباب التحديات والحلول الممكنة لتوسيع الدولة في السنوات الاخيرة في القبول للتعليم العالي .
- (13) يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، جامعة القاهرة، قطر ، كتب منشور، 2001 م
- (41) جبر زيدان بدوي عليوة ، إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، 2007 م
- (15) ختم عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية مدينة ذايلس ، رسالة ماجستير منشورة، 2010 م
- (16) ابراهيم خالد ابراهيم - ورقة التدريب المهني والاعمال الرياضية .

— دور الزكاة في تحفيظ حدة الفقر والبطالة وآثار تنمية اقتصادية في السودان دراسة تطبيقية ولدية النيل الأبيض (2005-2008 م)

(17) تقارير أمانة ديوان الزكاة ولاية النيل الأبيض، إدارة الإحصاء والمعلومات، 2018م

(81) إدارة خطاب الزكاة ولاية النيل الأبيض .

(19) منشورات الأمانة العامة لديوان الزكاة ، 2019م

(20) منشورات أمانة ديوان الزكاة ولاية النيل الأبيض، 2018م

(12) قانون الزكاة لسنة 2000م ونصت المادة (2) على أن تظل سارية جميع اللوائح الصادرة

بموجب قانون 1990 المعدل عام 2000م تلغى أو تعدل .